تقييم مبادرات البنك المركزي لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة

أ.م.د. عدنان سالم الأعرجي
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة الموصل
qasim5659@yahoo.com

م.د. ميادة صلاح الدين تاج الدين
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة الموصل
Mayadasalah2030@gmail.com

المستخلص:

يسعى البحث إلى إبراز أهمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال بيان دور البنك المركزي في تمويل هذه المشاريع ويعد العراق من الدول التي تحتاج مثل هكذا مشاريع للتغلب على مشاكل الفقر والبطالة وتوفير المواد الضرورية لسد حاجة المجتمع.

وكان لمبادرات البنك المركزي العراقي في دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة أهمية كبيرة والتي اعتمدت معايير محددة في توزيع المبالغ وينبغي أن تأخذ بنظر الاعتبار معايير اشمل وتقف على حاجة القطاع المدعوم أو حاجة المحافظة لتحقق تلك المشاريع دوراً فاعلاً في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق التوازن بين المحافظات في التمويل والتنمية، لذلك جاء البحث ليسلط الضوء على تلك المبادرات (مبادرة الـ (١) ترليون، مبادرة الـ (٥) ترليون) وتقييمها من خلال تحديد اتجاهها وآلية التصحيح.

الكلمات المفتاحية: المشاريع الصغيرة والمتوسطة، تمويل المشاريع، البنك المركزي العراقي، تخفيض البطالة.

Evaluating central bank initiatives to finance small and medium projects

Lecturer Dr. Mayada S. Taj-Addin
College of Administration and Economics
University of Mosul

Assist. Prof. Dr. Adnan Salem Al-Araji
College of Administration and Economics
University of Mosul

Abstract:

The research seeks to highlight the importance of small and medium projects through explaining the role of the central bank in financing these projects. Iraq is one of the countries that need such projects to overcome the problems of poverty and unemployment and provide the necessary materials to meet the needs of society.

The initiatives of the Central Bank of Iraq in supporting small and medium enterprises (SMEs) were of great importance. Which adopted specific criteria in the distribution of amounts and should take into consideration broader criteria and stand on the need of the subsidized sector or the need for the province to achieve those projects an active role in economic and social development and achieve a balance between the provinces in financing and development. Therefore, the research came to shed light on those initiatives (the initiative of (1) trillion, the initiative of (5) trillion) and its evaluation by setting its direction and the correction mechanism.

Keywords: Small and medium enterprises (SME), project financing, the Central Bank of Iraq, unemployment reduction.

المقدمة

لا يمكن إنكار حقيقة ممارسة المشاريع الصغيرة والمتوسطة دوراً بالغ الأهمية في تحفيز النشاط الاقتصادي لأي بلد ويظهر ذلك جلياً في البلدان النامية، لما لها من قدرة في استغلال المواد الخام المحلية وتقليل الاعتماد على المواد المستوردة، مع خلق فرص عمل وتشجيع روح المبادرة وتنشيط صناعات أخرى تعد صناعات تكاملية فضلاً عن كونها إدارة مهمة للتخفيف من حدة الفقر.

وتسعى البلدان إلى الاهتمام بتمويل هذه المشاريع من اجل زيادة الفوائد المستمدة من تلك المشاريع وتنميتها بما يخدم استدامة أنشطتها الاقتصادية، لكن غالباً ما تصطدم بالحواجز التمويلية أي كيفية تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة لما لها من خصائص تميزها عن بقية المشاريع الاستثمارية.

والبنك المركزي العراقي كان سباقاً في مبادراته لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة من اداركه العميق لحاجة العراق إلى زيادة هذا النوع من المشاريع في ظل الظروف التي مر بها العراق ومنها الدمار الذي لحق بعدد من المحافظات نتيجة الإرهاب، فضلاً عن محاولة جذب الأيدي العاملة نحو القطاع الخاص وتنشيطه بدلاً من الرغبة الجامحة نحو القطاع العام، الأمر الذي يعد خطوة ايجابية نحو دعم وتشجيع هذه المشاريع، وكان ذلك عن طريق "مبادرات البنك المركزي لمنح قروض إلى المشاريع الصغيرة والمتوسطة" والتي عرفت بمبادرة الـ (١) ترليون ومبادرة الـ (٥) ترليون.

منهجية البحث

مشكلة البحث: على الرغم من المبادرات الايجابية للبنك المركزي العراقي إلا أن تلك المبادرات قد اعتمدت معايير في توزيعها مبالغ المبادرات وقد أغفلت معايير وعوامل أخرى لم تأخذ بنظر الاعتبار منها عدم الاعتماد بشكل اكبر على نسبة الفقر وحجم البطالة في المحافظات فضلاً عن توفر المشاريع الصغيرة والمتوسطة من عدمه وحجم المساكن العشوائية في المحافظات، إذ أن إغفال تلك العوامل يقود إلى توزيع غير عادل لتمويل المشاريع وابتعادها عن تحقيقها الهدف الأساسي الذي أنشئت من اجله، ولكون هذه المبادرة الأولى من نوعها لممارسة البنك المركزي العراقي مهام خارج وظائفه الرئيسة فان عملية التخطيط لها والدراسة المستفيضة للاحتياجات الفعلية هي أحد المشاكل التي تواجه القائمين عليها.

أهمية البحث: تبرز أهمية البحث في الآتي:

١. تسليط الضوء على دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية وتحريك عملية التطور الصناعي والتجاري والقطاعات الأخرى فضلاً عن تأثيرها على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية مثل العمالة، الاستثمار، الاستهلاك، الناتج المحلي الإجمالي.
٢. إبراز دور البنك المركزي العراقي في الدخول في هكذا مبادرات وهي خارج وظائفه الرئيسة حرصاً منه على دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتقييم طريقة توجيهه لهذا الأموال نحو القطاعات المختلفة ونحو المحافظات بالاعتماد على معايير استند عليها البنك المركزي.
٣. تحديد نقاط القوة والضعف في هذه المبادرات والنظر في استحقاقات القطاعات والمحافظات من المبادرة بما يخدم تصحيح مسارها أو توجيه أفضل لمبادرات قادمة لإنجاحها في المستقبل.
٤. إظهار أهمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة في تشغيل أيدي عاملة عادية لا تتطلب بالضرورة مهارات عالية وإنها مشاريع يمكن أن يكون لها دور في معالجة مشكلة البطالة والحد من الفقر.

هدف البحث: يهدف البحث إلى:

١. بيان أهمية دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد.
٢. تسليط الضوء على مبادرات البنك المركزي العراقي لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة الأخيرة.
٣. تحديد المعايير التي اعتمدها البنك المركزي العراقي في توزيع مبالغ المبادرات.
٤. تقييم تلك المبادرات من خلال عرض نقاط القوة والضعف لتوزيع المبالغ ومقارنتها مع مؤشرات للاستدلال على اتجاه المبادرات.
٥. نسب الاستفادة من تلك المبادرات.

فرضية البحث: اعتماد البنك المركزي العراقي في توزيع مبالغ المبادرة (١) ترليون و(٥) ترليون على المشاريع المختلفة وفقاً للدراسات والاحتياجات الفعلية التي تسهم في تسريع التنمية والحد من الفقر والقضاء على الفساد وحماية المجتمع من الآثار السلبية للبطالة.

منهج البحث: اعتمد البحث على المصادر العلمية للوصول لأهدافه النظرية، ولغرض تقييم مبادرات البنك المركزي تم اعتماد المنهج التحليلي النقدي والذي يقوم على تحديد نقاط القوة والضعف في الحالة من خلال الاستدلال بمؤشرات الجهاز المركزي للإحصاء.

المبحث الأول: الجانب المفاهيمي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة

المشاريع الصغيرة والمتوسطة تمثل ركناً هاماً في اقتصادات أي دولة وخاصة اقتصادات الدول النامية، ومؤخراً حصل تحولاً كبيراً نحو الاهتمام بالاستثمارات في المشاريع الصغيرة والمتوسطة، حيث هكذا نوع من المشاريع يسهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال خلق فرص عمل وهو الأمر الذي يعمل على التقليل من البطالة والحد من الفقر، ولأهمية هذه المشاريع جاء هذا المبحث لتناول الموضوعات الآتية:

أولاً. مفهوم المشاريع الصغيرة والمتوسطة: هناك اختلافاً في وجهات النظر فيما يخص تعريف المشاريع الصغيرة والمتوسطة، إذ لا يوجد تعريفاً كاملاً وشاملاً للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، والاختلاف كان واضحاً من عدة جوانب تتمثل في الآتي (عبد اللطيف، ٢٠١٨: ٥):

الجانب الأول: الاختلاف من حيث النظرة العلمية والنظرة العملية بصدد كل من المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

الجانب الثاني: الاختلاف من حيث مفاهيم كلمتي صغيرة ومتوسطة فهما كلمتي لهما مفاهيم نسبية تختلف من دولة إلى أخرى، ومن قطاع إلى أخر حتى في داخل الدولة الواحدة، فأثبتت بعض الدراسات أن هناك أكثر من مائة تعريف للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في دول مختلفة، ففي الدول النامية هناك اختلافاً واضحاً في تعريف المشاريع الصغيرة والمتوسطة وغالباً ما يرتبط هذا الاختلاف بطبيعة النظام الاقتصادي السائد ومستوى النمو الاقتصادي في الدولة.

الجانب الثالث: هناك جملة من المعايير أو العوامل المؤثرة في تحديد تعريف تلك المشاريع، منها (عدد العمال، رأس المال، التكنولوجيا المستخدمة في المشروع، حجم المبيعات، معايير أخرى). كما أن هناك تباين في تحديد مفهوم المشاريع الصغيرة والمتوسطة بين الدول العربية، فقسم منها يتوفر لديها تعريف للمشاريع الصغيرة والمتوسطة يرتكز على قانون وهي (الأردن، الكويت، السعودية، الإمارات، فلسطين، مصر، البحرين، تونس، موريتانيا، المغرب، السودان)، إن الاختلاف في التعريفات من دولة إلى أخرى يرجع إلى تباين المعايير المستخدمة (صندوق النقد العربي، ٢٠١٧: ٥).

فقد أشارت إحدى الدراسات الصادرة عن معهد ولاية جورجيا في الولايات المتحدة الأمريكية بوجود أكثر من (٥٥) تعريفاً مختلفاً لهذه المشاريع في (٧٢) دولة في العالم، وهناك معايير مختلفة يعتمد عليها التعريف، كراس المال، عدد العمال، حجم المبيعات، معيار القيمة المضافة، معيار التكنولوجيا ومعيار الطاقة الإنتاجية (عبد الحميد وعبود، ٢٠١٣: ٢١١).

والتعاريف الأكثر استخداماً للمشاريع الصغيرة والمتوسطة يمكن تلخيصها بطريقتين، الأولى استناداً إلى عدد العاملين في المشروع، والثانية حجم الموجودات الثابتة للمشاريع، فإن حجم التوظيف للمشاريع هو المعيار الأكثر أهمية وفقًا لـ (Boon) لسنة ١٩٨٩، ولكن يجب أن يأخذ الحذر عند تعريف المشاريع الصغيرة والمتوسطة على أساس الموجودات الثابتة بسبب الانخفاض المستمر في أسعار الصرف، مما يجعل هذا التعريف قديماً (Al-Herwi, 2019: 3).

بينما هناك معايير أساسية أخرى التي تميز المشاريع الصغيرة والمتوسطة تتعلق بالإدارة وطبيعة العمليات، بالإضافة إلى أن إدارة تلك المشاريع في اغلب الأحيان يكون من قبل أصحابها (Okello-Obura & Matovu, 2011: 10). في حين أجرى البنك الدولي سنة ٢٠١٠ مسحاً شمل (٦٨) دولة قدمت معلومات تفيد باعتماد التعريف الأكثر شيوعاً على معيار عدد العاملين وقيمة المبيعات وحجم القروض، وعلى الأرجح معياري العمالة وحجم المبيعات يكون الأكثر دقة (Ardic&et.al, 2011: 8).

كما أجرت منظمة العمل الدولية دراسة حددت أكثر من (٥٠) تعريف لـ (٧٥) دولة ذات غموضاً كبيراً في المصطلحات المستخدمة في التعريف (Berisha&Pula, 2015: 18)، ويمثل الافتقار إلى تعريف عالمي موحد للمشاريع الصغيرة والمتوسطة تحدياً كبيراً في التحليل لكل دولة لبيانات المشاريع الصغيرة والمتوسطة (Ardic & et al., 2011: 4)، (VORONKOVA & et al., 2018: 3).

وإرتأت المفوضية الأوروبية اعتماد "معيار عدد الموظفين كمعيار رئيسي، بالإضافة إلى تقديم معيار مالي من أجل فهم الحجم الحقيقي والأداء الحقيقي للمشاريع وموقعها مقارنة بمنافسيها" (European Commission, 2003: 4)، (European Commission, 2005: 3).

تعرف منظمة العمل الدولية المشاريع الصغيرة بأنها "وحدات صغيرة الحجم تنتج وتوزع سلعاً وخدمات، وتتألف غالباً من منتجين مستقلين يعملون لحسابهم الخاص وبعضهم يعتمد على العمل من داخل العائلة والبعض يستأجر عمال أو حرفيين، ومعظمها تعمل برأس مال ثابت وصغير جداً أو بدون رأس مال ثابت وتستخدم تقنية ذات مستوى منخفض وعادة ما تحقق دخولاً غير منتظمة وتهيأ فرص عمل غير مستقرة" (خير الدين، ٢٠٠٦: ٧٦١). أما لجنة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO) عرفت المشاريع الصغيرة والمتوسطة وفقاً لمعيار عدد العمال "فالمشروع الصغير يعمل فيه من (١٥-١٩) عاملاً والمشروع المتوسط هو الذي يعمل فيه من (٢٠-٩٩) عاملاً" (جمعة وعلي، ٢٠١٧: ٨٢) كما وأوضحت أن المشاريع الصغيرة هي المشاريع التي يديرها مالكاً واحداً مع المسؤولية الكاملة (Al-Awlaqi & et al., 2018: 3)، أي هو المعيار الذي يعتمد على مشاريع بعامل واحد إلى مشاريع بعدد من العمال (OECD, 2004: 7)، ويتفق مع ذلك كل من (Grater, 2017: 3)، (Berisha & Pula, 2015: 19).

غالباً ما يتم تسمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال الصفات التي تشير إلى الحجم، وبالتالي يميل الاقتصاديون إلى تقسيمها إلى فئات وفقاً لبعض المؤشرات الكمية القابلة للقياس،

والمعيار الأكثر شيوعاً واستخداماً للتمييز بين المشاريع الصغيرة والمتوسطة هو عدد العمال (Hatten, 2011: 9). وفي معظم بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) يعد حجم القوى العاملة في المشاريع الصغيرة والمتوسطة أهم معيار في تعريفها (الاسكوا، ٢٠٠٢: ٥)، (Ayandibu & Houghton, 2017: 134). أما في العراق أصدرت مديرية الإحصاء الصناعي في الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات تعريفاً لكلا المشاريع الصغيرة والمتوسطة، إذ عرف الصغيرة منها بأنها "هي منشآت صناعية تعود للقطاع الخاص فقط موزعة على الأنشطة الصناعية المختلفة وأن المعيار المعتمد في تصنيف هذه المنشآت هو أن عدد العاملين من (١-٩) عاملاً"، بينما المتوسطة منها بأنها "هي منشآت صناعية التي تعود للقطاع الخاص فقط موزعة على الأنشطة الصناعية المختلفة وأن المعيار المعتمد في تصنيف هذه المنشآت هو أن عدد العاملين من (١٠-٢٩) عاملاً" (الناصح، ٢٠٠٨: ١٦٦). وقد رأى عدد من الباحثين بان اعتماد معيار عدد العمال مفرداً لوصف المشاريع صغير او متوسطة يقود إلى استنتاجات غير دقيقة في هذا المجال، لذا فقد اقترح العديد من الكتاب والباحثين والمنظمات والهيئات الدولية معايير أخرى من اجل تحديد ووصف هذا المشاريع، ومن هذه المعايير (رأس مال المشروع، مقدار المبيعات والإيرادات، معيار الإنتاج، التقنية المستخدمة، استهلاك الطاقة)، ويوضح الجدول (١) إن اغلب الدول العربية اعتمدت على معيار رأس المال مع إضافة معيار آخر هو حجم المبيعات أو رأس المال الخاص بالمنشأة عدا المغرب التي اعتمدت معيار واحد فقط هو حجم المبيعات والسودان التي استخدمت أيضاً معيار واحد فقط وهو عدد العمال في المنشأة (تقرير التنمية العربية ،٢٠١٩: ١٩).

الجدول (١): تعريف المشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة بالدول العربية

الدولة	فئة المشروع / المعيار	متناهية الصغر	صغيرة	متوسطة
الأردن	عدد العمال	ـــــ	٥-٢٠	٢١-١٠٠
	المبيعات (مليون دينار)	ـــــ	أقل من ١	من ١ إلى ٣
الكويت	عدد العمال	ـــــ	١-٤	٥-٥٠
	رأس المال (ألف دينار)	ـــــ	لا يزيد عن ٢٥٠	لا يزيد عن ٥٠٠
السعودية	عدد العمال	١-٥	٦-٤٩	٥٠-٢٤٩
	المبيعات (مليون ريال)	حتى ٣	من ٣ إلى ٤٠	من ٤٠ إلى ٢٠٠
الإمارات	عدد العمال	١-٥	٦-٥٠	٥١-٢٠٠
	المبيعات (مليون درهم)	أقل من ٢ للتجارة أقل من ٣ لقطاع الخدمات	من ٢ إلى ٥٠ للتجارة من ٣ إلى ٥٠ للخدمات	من ٥٠ إلى ٢٥٠ للتجارة والخدمات معاً
فلسطين	عدد العمال	١-٤	٥-٩	١٠-١٩
	المبيعات (ألف دولار)	حتى ٢٠	من ٢٠ إلى ٢٠٠	من ٢٠٠ إلى ٥٠٠
مصر	عدد العمال	أقل من ١٠		أقل من ٢٠٠
	المبيعات (مليون جنيه)	أقل من ١	من ١ حتى ٥٠	من ٥٠ حتى ٢٠٠
البحرين	عدد العمال	١-١٠	١١-٥٠ (حتى ١٠٠ للعقارات)	٥١-٢٥٠ (حتى ٤٠٠ للعقارات)
	رأس المال السنوي (دينار)	حتى ١٠٠ ألف	أكثر من ١٠٠ ألف وحتى مليون	أكثر من مليون وحتى ٥ مليون
تونس	عدد العمال	أقل من ٦	٦-٤٩	٥٠-١٩٩
	حجم الاستثمار	كل مؤسسة لا يتجاوز حجم استثمارها خمس عشرة مليون دينار أخذاً بالاعتبار الاستثمارات التوسعية		
موريتانيا	عدد العمال	أقل من ١٠		١٠ عمال فما فوق
	رأس المال (مليون أوقية)	ـــــ	من ٥٠ إلى ٢٠٠	
المغرب	المبيعات (مليون درهم)	أقل من ٣	من ٣ إلى ١٠	من ١٠ إلى ١٧٥
السودان	عدد العمال	ـــــ	من ١ إلى ١٠	من ١٠ إلى ٥٠

المصدر: تقرير التنمية العربية، المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصادات العربية، دور جديد لتعزيز التنمية المستدامة، المعهد العربي للتخطيط، الإصدار ٤، الكويت، ٢٠١٩، ص ٢٠.

مما سبق يتضح بأنه لا يوجد تعريفاً متفق عليه يحدد المشاريع الصغيرة المتوسطة، ويرجع ذلك إلى أن اعتماد معيار معين للتعريف سواء من حيث عدد العمال أو رأس المال المستثمر أو المستوى التقني، ينتج عنه نتائج متباينة وذلك تبعاً لتباين الدول والطبيعة التي تقوم عليها هياكلها الاقتصادية والاجتماعية (خضر، ٢٠٠٢ :٣).

يعتمد تصنيف المشاريع الصغيرة والمتوسطة وفق معايير مختلفة كمعيار الهدف أو نوع النشاط أو حجم المؤسسة، ويكون التقسيم كما في الشكل الآتي:

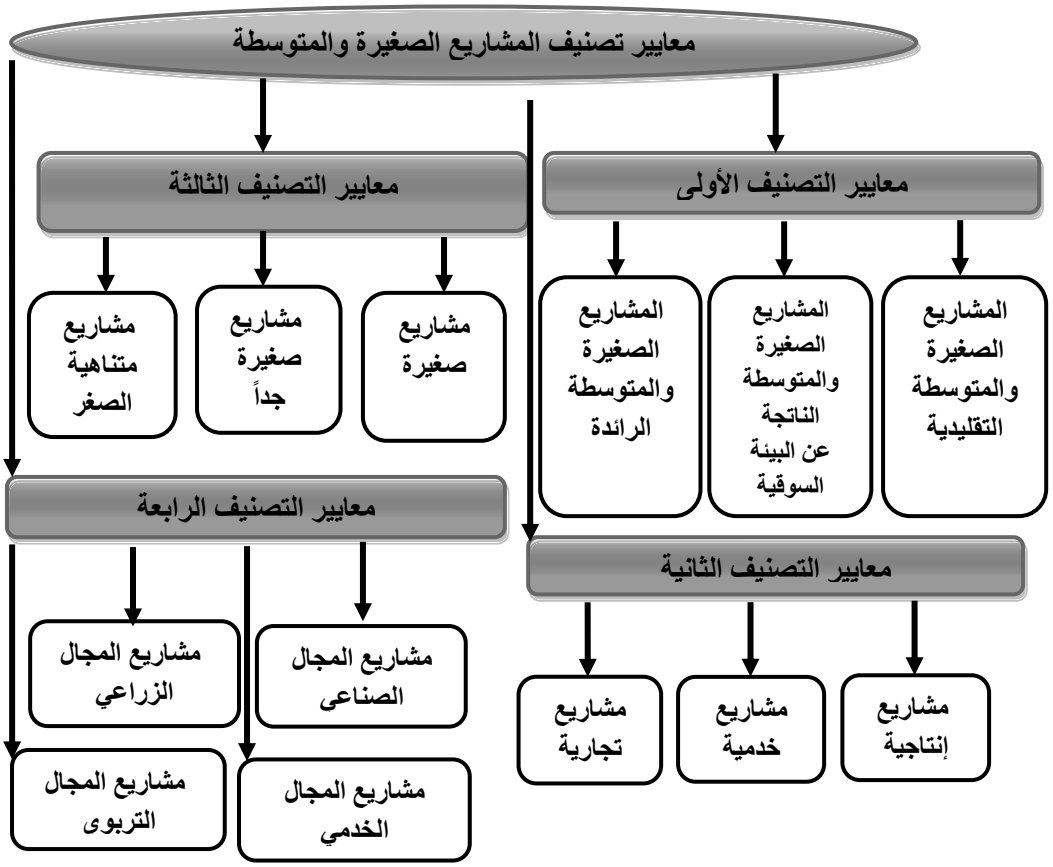

الشكل (١): معايير تصنيف المشاريع الصغيرة والمتوسطة

المصدر: من إعداد الباحثان اعتماداً على: عبد اللطيف، أسار فخري، المشاريع الصغيرة والمتوسطة المفهوم ... المعوقات ... المعالجات، البنك المركزي العراقي، ٢٠١٨، ص ص ٥-٦.

ثانياً. دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في خدمة الاقتصاد: لدى الاقتصاديين وجهات نظر مختلفة بشأن المساهمة الفعلية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد، يجادل البعض بأن قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة هو جزء حيوي من أي اقتصاد لأنه يلعب دوراً مهماً في الابتكار وخلق فرص العمل والنمو الاقتصادي بشكل عام، يرى آخرون أن المشاريع الكبيرة أكثر فاعلية في إنتاج المستويات المرغوبة من النمو الاقتصادي والتنمية.

من وجهة النظر التقليدية، المشاريع الصغيرة ليست مهمة لأنها عادة ما تمثل جزءاً صغيراً من الاقتصاد، قد يمثلون عبئاً على الاقتصاد لأنهم يعملون على نطاق أقل من الإنتاج، ولديهم إنتاجية منخفضة وتكاليف أعلى، بينما وجد باحثون آخرون أن العاملون في المشاريع الكبيرة يتمتعون بأجور أعلى وفوائد أفضل، وفقاً لهذا الرأي، يجب على صانعي السياسة تشجيع نقل

الاقتصاد إلى المشاريع الكبيرة، بينما قدمت وجهة نظر أخرى فيما أسماه "الدور الديناميكي" للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد، أي إن هناك حاجة لإلقاء نظرة فاحصة على مساهمة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد مع الأخذ بعين الاعتبار حقيقة أن الأسواق تتحرك، ومن خلال هذا الرأي، أوضح أن الزيادة بنسبة (١٧,٧٦٪) في التوظيف في الولايات المتحدة خلال التسعينيات كانت نتيجة للنمو الصافي في التوظيف في المشاريع الصغيرة، كان هناك أيضاً انخفاض صافي في العمالة في الشركات الكبيرة خلال نفس الفترة، كما أن اقتصاد الولايات المتحدة خلال الثمانينيات والتسعينيات كانت مدفوعة من قبل المشاريع الصغيرة لأنها حسنت المنافسة، وعملت كعامل للتغيير (الابتكار)، وساهمت في التوظيف، في حين بين (Aliriani) في سنة ٢٠١٣ أنها تلعب دوراً إيجابياً في النمو الاقتصادي والتنمية، تشمل مساهمة المشاريع الصغيرة في (الاستفادة من الموارد المحلية، وتوفير التدريب للعمال، وتوفير الفرص لسكان الريف الذين ينتقلون بطريقة أخرى إلى المناطق الحضرية، والمساهمة في ميزان مدفوعات البلدان، والحد من الاستقلال في الاستثمارات الرأسمالية المرتفعة)، كما وأكد أن المشاريع الصغيرة والمتوسطة تؤثر أيضاً بشكل غير مباشر على الناتج المحلي الإجمالي من خلال زيادة الابتكار ومرونة الاقتصاد الكلي، كما واكتشفت عدد من الدراسات طرقاً أخرى تسهم بها المشاريع الصغيرة والمتوسطة في النمو الاقتصادي من خلال ريادة الأعمال والديناميكية الاقتصادية والتنمية المجتمعية (Aliriani, 2013: 3-4). وأوضح (Chimucheka) أن للمشاريع الصغيرة والمتوسطة أهمية كبيرة تتمثل في (تحرك النمو، التخفيف من البطالة، الحد من الفقر، خلق سوق تنافسية وكفؤة)، (Chimucheka, 2013: 783).

مما سبق يمكن القول بان هذه المشاريع (الصغيرة والمتوسطة) تلعب دوراً كبيراً في خدمة عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويمكن توضيح هذا الدور من خلال النقاط الآتية (Mansour & et al., 2018: 116):

١. **تطوير وزيادة حجم الصادرات:** تلعب المشاريع الصغيرة والمتوسطة دوراً مهماً في تنمية الصادرات وتخفيف العجز في ميزان المدفوعات بسبب قدرتها على الوصول إلى الأسواق الأجنبية لتنوع منتجاتها وتكلفتها المنخفضة، والجدول (٢) يوضح التوجهات التصديرية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في عدد من الدول العربية:

الجدول (٢): تصنيف المشاريع الصغيرة والمتوسطة في عدد من الدول العربية

تصنيف الدول وفقاً لمستوى الدخل	الدولة	حجم المشروع	المشروعات المصدرة	المشروعات غير المصدرة
دول ذات دخل متوسط مرتفع	العراق	صغير	٠,٤	٩٩,٦
		متوسط	٢	٩٨
		كبير	٠,٥	٩٩,٥
	الأردن	صغير	٢١	٧٩
		متوسط	٢٨,٣	٧١,٧
		كبير	٥٣,٧	٤٦,٣
	لبنان	صغير	٢٨,١	٧١,٩
		متوسط	٢٩,٩	٧٠,١
		كبير	٤٣,٣	٥٦,٧

تصنيف الدول وفقاً لمستوى الدخل	الدولة	حجم المشروع	المشروعات المصدرة	المشروعات غير المصدرة
دول ذات دخل متوسط مرتفع	موريتانيا	صغير	٠,٧	٩٩,٣
		متوسط	٣٣,٧	٦٦,٣
		كبير	٣٩,٧	٦٠,٣
	المغرب	صغير	٥,٦	٩٤,٤
		متوسط	١٧	٨٣
		كبير	٢٢,٨	٧٧,٢
	السودان	صغير	٦,٥	٩٣,٥
		متوسط	٥,٧	٩٤,٣
		كبير	١٣,٦	٨٦,٤
دول ذات دخل متوسط منخفض	تونس	صغير	١٨,٢	٨١,٨
		متوسط	٣٨,٢	٦١,٨
		كبير	٦٦,٣	٣٣,٧
	جيبوتي	صغير	١٤,٨	٨٥,٢
		متوسط	١١	٨٩
		كبير	٣٦,٦	٦٣,٤
	مصر	صغير	٤,٩	٩٥,١
		متوسط	٦,٧	٩٣,٣
		كبير	٣٥,٧	٦٤,٣
دول منخفضة الدخل	اليمن	صغير	٩	٩١
		متوسط	٣,٦	٩٦,٤
		كبير	٢٥,٣	٧٤,٧

المصدر: تقرير التنمية العربية، المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصادات العربية، دور جديد لتعزيز التنمية المستدامة، المعهد العربي للتخطيط، الإصدار ٤، الكويت، ٢٠١٩، ص ٣٠.

٢. **المساهمة في التوظيف وزيادة فرص العمل المنتجة:** تبين معظم الدراسات الاقتصادية أن المشاريع الصغيرة والمتوسطة تتميز بقدراتها على توفير فرص العمل (Ackah & Vuvor, 2011: 10) في ضوء معدل الادخار المنخفض في البلدان النامية، حيث أن هذه المشاريع أكثر قدرة على استيعاب العمالة بسبب انخفاض التكلفة من خلق فرص العمل (Mansour, 2018: 116)، لذا يمثلان مصدران محتملان للعمالة والدخل في العديد من البلدان النامية (Mensah, 2005: 222)، فهي المشاريع التي تعمل عمل الإسفنج من خلال امتصاص فائض من العمالة وتوفير الدخل (Ackah&Vuvor, 2011: 10) (Beck & Demirgiic-Kunt, 2004: 9-10).

٣. **المساهمة في التنمية الإقليمية:** تتميز هذه المشاريع الصغيرة والمتوسطة بالقدرة على الانتشار الجغرافي عبر جميع المناطق نظراً لمرونتها في اختيار أماكن إنشائها، وكذلك استخدامها للتكنولوجية البسيطة، وتعد هذه المشاريع عاملاً مهماً لتنمية المناطق الريفية، ولكن قد تسهم في عكس الهجرة.

٤. حاضنة للمهارات والابتكارات الجديدة: تعتبر المشاريع الصغيرة والمتوسطة خاصة في الدول النامية مدرسة لتشكيل الهياكل الإدارية ولإعداد القوى العاملة، حيث تمثل مجال خبرة للناس للتعلم والتدريب في إدارة المشاريع.
٥. مساعدة الاستقرار الاجتماعي والسياسي: تساعد المشاريع الصغيرة والمتوسطة على زيادة دخل المواطنين وبالتالي رفع مستوى معيشتهم وزيادة شعورهم بالرضا، مما يساعد على تعزيز الاستقرار الاجتماعي والسياسي للمجتمع.
٦. تقديم خدمات الدعم للصناعات الكبيرة: تلعب المشاريع الصغيرة والمتوسطة دوراً مهماً في تقديم خدمات الدعم المهمة التي تؤدي إلى بقاء المشاريع الكبيرة من خلال التعاقد من الباطن بين المشاريع الصغيرة والمتوسطة والمشاريع الكبيرة.
٧. مكافحة الفقر: إنها مهمة جداً في مكافحة الفقر لأنها تساعد في إستراتيجية الحد من الفقر بالنسبة لمعظم الحكومات، خاصة تلك الموجودة في البلدان النامية، حيث كان الفقر أشد، نظراً لأنهم يستخدمون العمال الفقراء وذوي الدخل المحدود، وهم أحياناً المصدر الوحيد للتوظيف في المناطق الريفية، فلا يمكن التغاضي عن مساهمتهم (Ackah &Vuvor, 2011: 10-11).
٨. توفير وظائف جديدة: كونها بيئة مواتية لإتقان الموظفين والتي تحقق الخبرة اللازمة للنقل في الشركات الكبيرة حيث يكون الدافع أكبر (NEAGU, 2016: 33).
٩. تحفيز المنافسة: لها دور نشط في خلق اقتصاد أكثر صحة وقدرة على المنافسة، هذه تشجع على المنافسة بالنسبة للأسعار وتصميم المنتجات والكفاءة، بدون الشركات الصغيرة والمتوسطة ستحتفظ الشركات الكبرى باحتكار معظم مجالات النشاط الاقتصادي (NEAGU, 2016: 333-334).

فالمشاريع الصغيرة توجد بشكل خاص في (تجارة الجملة والتجزئة، قطاع الفنادق والمطاعم، الاتصالات والتكنولوجيا، خدمات الأعمال، والبناء)، والمشاريع الصغيرة والمتوسطة تمثل نسبة مئوية عالية من مشاريع التصنيع وتوفر ما لا يقل عن نصف وظائف التصنيع في العديد من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، كما أنها (الصغيرة والمتوسطة) تسود في قطاع خدمات الأعمال الإستراتيجية، بما في ذلك الخدمات المتعلقة ببرامج الكمبيوتر ومعالجة المعلومات، والبحث والتطوير، والتسويق، وتنظيم الأعمال وتطوير الموارد البشرية (OECD, 2000: 2-3).
والجدول (٣) يوضح أهم القطاعات والأسواق التي تركز عليها المشاريع الصغيرة والمتوسطة:

الجدول (٣): القطاعات والأسواق التي تركز عليها المشاريع الصغيرة والمتوسطة

الدولة	أهم القطاعات الإنتاجية والخدمية التي تتركز فيها المشروعات الصغيرة والمتوسطة	أهم الأسواق التي تستهدفها منتجات المشروعات الصغيرة والمتوسطة
الأردن	التجارة الداخلية والخدمات، والصناعة، والبناء والتشييد، والنقل	٦٠ في المائة الأسواق الداخلية و ٤٠ في المائة الأسواق الخارجية
السعودية	المقاولات والتجارة الداخلية والخدمات	الأسواق الداخلية
السودان	القطاع الزراعي بشقيه الحيواني والنباتي وقطاع النقل	الأسواق الداخلية
فلسطين	التجارة الداخلية والصناعة والتعدين والإنشاءات والعقارات	الأسواق الداخلية

الدولة	أهم القطاعات الإنتاجية والخدمية التي تتركز فيها المشروعات الصغيرة والمتوسطة	أهم الأسواق التي تستهدفها منتجات المشروعات الصغيرة والمتوسطة
الكويت	التجارة الداخلية والخدمات	الأسواق الداخلية بشكل أكبر من الأسواق الخارجية
لبنان	تجارة الجملة والتجزئة، الأنشطة التجارية، التصنيع والبناء، النقل والتخزين والاتصالات، الفنادق والمطاعم، الوساطة المالية	الأسواق الداخلية، والأسواق الخارجية بشكل اقل
موريتانيا	قطاع الخدمات، والتجارة الداخلية، والمقاولات، والسياحة، والزراعة، والثروة الحيوانية	الأسواق الداخلية والأسواق الخارجية
المغرب	التجارة، الصناعة التحويلية، القطاعات المتخصصة، النقل، البناء	الأسواق الداخلية والأسواق الخارجية

المصدر: عبد المنعم، هبة وطلحة، الوليد وإسماعيل، طارق، النهوض بالمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، صندوق النقد العربي، ٢٠١٩، ص ١٤.

ويتفق معظم المفكرين المعاصرين على أن المشاريع الصغيرة هي محرك للتنمية الاقتصادية للدول (Ratten, 2014: 298)، (Anyima-Ackah, 2006: 33)، وواحدة من المزايا الرئيسة للمشاريع الصغيرة هي قدرتها على الاستجابة السريعة للضغط الاقتصادي وتلبية احتياجات المجتمعات المحلية (Kiseleva & Pinkovetskaia, 2016: 316).

ومن هذه الأهمية قامت الدول بشكل عام والدول العربية بشكل خاص على تطوير عدد من استراتيجيات وطنية للنهوض بقطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة وحتى المشاريع المتناهية الصغر، والجدول (٤) يوضح هذه الاستراتيجيات لعدد من الدول العربية:

الجدول (٤): تطوير استراتيجيات وطنية للنهوض بقطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة

الدولة	مدى توفر استراتيجية وطنية أو خطة للنهوض بقطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة
الأردن	❖ الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي.
الإمارات	❖ رؤية الإمارات ٢٠٢١. ❖ تتبنى الحكومة الإماراتية خطة قومية مستقلة للنهوض بقطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.
البحرين	❖ استراتيجية مجلس تنمية الشركات الصغيرة والمتوسطة الخمسية.
تونس	❖ استراتيجية دعم الشمول المالي للفترة (٢٠١٨-٢٠٢٠).
السعودية	❖ رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠.
السودان	❖ يجري العمل على تطوير إستراتيجية للنهوض بالمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة والشمول المالي.

الدولة	مدى توفر استراتيجية وطنية أو خطة للنهوض بقطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة
العراق	❖ استراتيجية تنمية القطاع الخاص (٢٠١٤-٢٠٣٠). ❖ الخطة الاستراتيجية للبنك المركزي العراقي (٢٠١٦-٢٠٢٠).
فلسطين	❖ الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي (٢٠١٩-٢٠٢٥).
قطر	❖ رؤية قطر ٢٠٢٢. ❖ الاستراتيجية الوطنية للنهوض بقطاع المشروعات متناهية الصغر والصغير والمتوسطة.
الكويت	❖ رؤية الكويت ٢٠٣٥. ❖ استراتيجية الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
لبنان	❖ الاستراتيجية الوطنية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
مصر	❖ جاري إصدار الاستراتيجية الوطنية للمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر وريادة الأعمال.
المغرب	❖ تقترح الحكومة حزمة من الاستراتيجيات والإجراءات لدعم التحول الهيكلي للنسيج الاقتصادي وتحفيز الاستثمار خاصة في المشروعات الصغرى والمتوسطة، تتمثل في: - مواصلة تفعيل دعم مخطط التسريع الصناعي (٢٠١٤-٢٠٢٠). - تفعيل استراتيجية التجارة ٢٠٢٠. - مواصلة تنفيذ مخطط المغرب الأخضر. - مواصلة إستراتيجية هاليوتيس لقطاع الصيد البحري. - مواصلة مخطط المغرب الرقمي ٢٠٢٠.
موريتانيا	❖ استراتيجية الشمول المالي

المصدر: عبد المنعم، هبة وطلحة، الوليد وإسماعيل، طارق، النهوض بالمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، صندوق النقد العربي، ٢٠١٩، ص ٣٠.

من الجدول (٤) يتضح بان العراق يعد من الدول التي كان لها اهتمام بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة، وهو من الدول السباقة بوضع استراتيجيات للنهوض بقطاع المشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، هذا الدور الذي سيتم توضيحه في المبحث الثاني من هذا البحث من خلال مبادرات البنك المركزي العراقي.

ثالثاً. نقاط الضعف للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد: للمشاريع الصغيرة والمتوسطة تأثيرات مفيدة والتي يمكن اعتبارها نقاط قوة على النظام الاقتصادي من خلال الأدوار التي تؤديها في خدمة عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتي تم ذكرها في الفقرة السابقة، ومقابل هذه الأدوار المفيدة التي تقدمها للاقتصاد فان لهذه المشاريع نقاط ضعف أيضاً في الاقتصاد وتتمثل نقاط الضعف للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد بالنقاط الآتية (NEAGU, 2016: 335):

١. قيام المشاريع الصغيرة والمتوسطة بتخفيض رأس المال مما يجعلها عرضة للخطر في حالة حدوث صدمة اقتصادية.
٢. افتقار المشاريع الصغيرة والمتوسطة إلى أنظمة التوزيع الوظيفية والوصول إلى خدمات التسويق المتاحة.

٣. عدم قدرة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الوصول إلى التقنيات الجديدة بسبب ارتفاع كلفتها وحاجتها إلى أيدي عاملة ماهرة.
٤. افتقار المشاريع الصغيرة والمتوسطة إلى كل من الإدارة الكافية والمعرفة الاقتصادية.

رابعاً. المعوقات التي تواجه المشاريع الصغيرة والمتوسطة: من خلال ما سبق نرى هناك اختلافاً كبيراً لمفهوم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وذلك حسب أهمية هذه المشاريع من دولة إلى أخرى وحسب سياسة الدول من حيث سيطرة القطاع العام على القطاع الخاص، وبعض الدول طورت هذه المشاريع بينما الدول الأخرى كانت هذه المشاريع في بديتها الأولى، وكذلك هناك اختلاف في وجهات النظر أيضاً من حيث دور وأهمية هذه المشاريع في الاقتصاد، إلا أن المعوقات التي تواجه المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العالم ككل هي موحدة ومتعارف عليها، وتتمثل هذه المعوقات في الآتي (عبد اللطيف، ٢٠١٨: ٨-١٢):

١. **المعوقات الاقتصادية:** وهي من أهم المعوقات ومن أمثلتها التضخم من حيث تأثيره في ارتفاع أسعار المواد الأولية وكلفة العمل، ونظام الضرائب الذي يعتبر أحد أهم المشاكل التي تواجه المشاريع الصغيرة والمتوسطة في جميع أنحاء العالم، ومن المعوقات الاقتصادية الأخرى أيضاً المنافسة وندرة المواد الأولية، واهم مصادر المنافسة هي الواردات والمشاريع الكبيرة، ومن حيث الندرة في الموارد الطبيعية أي الموارد الأولية وعدم القدرة على التخزين وضرورة اللجوء إلى الاستيراد وتغيرات أسعار الصرف.
٢. **المعوقات القانونية أو التشريعية:** وتتمثل هذه المعوقات في غياب القوانين والتشريعات التي تعمل على دعم هذه المشاريع الصغيرة والمتوسطة على وجه الخصوص، وتشمل هذه القوانين التي تمثل قوانين ناظمة لعمل هذه المشاريع مثل التشريعات الضريبية والقوانين الخاصة بالاستيراد والتصدير بالإضافة إلى عدم توافر ضمان اجتماعي لهذه المشرعات.
٣. **المعوقات المالية:** وتتمثل في معوقات توافر رأس المال لأنه يعد من أهم مكونات إنشاء وتشغيل أي مشروع صناعي (صغير، متوسط، كبير)، والذي يجب أن يمر بثلاث مراحل تمويلية بدءاً بالمرحلة الأولى والتي تتمثل بمرحلة التأسيس ثم المرحلة الثانية التي تعرف بمرحلة التشغيل وانتهاءاً بمرحلة الثالثة التي تمثل مرحلة التجديد والنمو أو الإحلال والتوسع، في هذه المراحل تختلف مصادر التمويل وذلك حسب احتياجات المشروع، ومن أهم المعوقات المالية والمشاكل التي تعترض هذه المشاريع في حالة اعتمادها مصادر التمويل من المصارف هي أسعار الفائدة على القروض، وقصر فترة السداد بالإضافة إلى محدودية التمويل المتعلقة بالحجم والشروط والأولويات.
٤. **المعوقات التسويقية:** والمعوقات التسويقية تتمثل في التطور الكبير الذي شهدته الأسواق وما يفرضه المستهلك على السوق وتبدل رغباته وسلوكه وتحديده لطبيعة المنتجات المطروحة في السوق من قبل تلك المشاريع، هذا الأمر جعل أساليب التسويق التقليدية عاجزة عن الاستمرار في الحصول على حصة ثابتة من السوق، كما وتتعرض هذه المشاريع إلى منافسة كبيرة من قبل المشاريع الكبيرة، وتعاني المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الدول النامية خاصة من مشكلة التسويق سواء على المستوى الداخلي أو على المستوى الخارجي، ويعود ذلك أساساً إلى المنافسة التي تواجهها تلك المشاريع من جانب المشاريع الكبيرة في القطاعين العام والخاص.

٥. **المعوقات التكنولوجية:** من أبرز المعوقات التي تواجهها المشاريع الصغيرة والمتوسطة في معظم الدول النامية هو إتباعها أسلوب تكنولوجي تقليدي يقف حاجز أو حجرة عثرة أمام تلك المشاريع والذي يحول بينها وبين الدخول إلى الأسواق الواسعة، الأمر الذي يعرضها إلى المنافسة الحادة وحرمانها من الدخول إلى أسواق جديدة.

٦. **المعوقات الاجتماعية والثقافية:** تعتبر مشكلة العمالة الفنية المدربة من المشكلات الأساسية التي لا يمكن للمنشآت الصغيرة تجاوزها بسهولة، فالنقص في العمالة المدربة يعد من أهم المعوقات التي تواجه المشاريع الصغيرة بصورة خاصة والمتوسطة بصورة عامة، لذا من الضروري إعطاء أهمية للجوانب المتعلقة في التدريب والتأهيل البشري المناسب وتحسين الأداء لتجاوز كافة المعوقات.

المبحث الثاني: مبادرات البنك المركزي العراقي لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة

أعلن البنك المركزي العراقي عن مبادرته المتمثلة بالمشروع التمويلي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وفي الحديث عن مبادرة البنك المركزي العراقي فهي في الحقيقة مبادرتان، والمبادرتان كان هدفها واحداً هو لغرض تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة لدعم الاقتصاد العراقي عن طريق توفير السيولة لتلك المشاريع والتخفيف من الفقر وتقليل البطالة، فكانت المبادرة الأولى لغرض تمويل المشاريع الصغيرة وبلغت قيمتها (١) ترليون دينار عراقي، والمبادرة الثانية تمثلت بقيمة (٥) ترليون دينار عراقي لغرض تمويل المشاريع المتوسطة والكبيرة، والشكل الآتي يوضح هذا المشروع:

الشكل (٢): المشروع التمويلي للبنك المركزي العراقي

المصدر: المديرية العامة للعمليات المالية وإدارة الدين، المشروع التمويلي للبنك المركزي العراقي، البنك المركزي العراقي، ٢٠١٧، ص ١.

والنقطة المهمة التي يجب ذكرها هنا أن هذه المبادرات في الأصل ليست من اختصاص ومهام البنك المركزي العراقي لأنه يهتم في السياسات النقدية، ولكن لأهمية هذه المشاريع في المرحلة الراهنة والمرحلة المقبلة، ولضعف قدرة المصارف بالقيام بتلبية حاجات هذه المشاريع من حيث التمويل، قام البنك المركزي العراقي بانتهاج سياسة نقدية تمثلت بتحفيز العرض من خلال هذه المبادرات.

ويسعى البنك المركزي العراقي تحقيق الأهداف التالية من خلال مبادراته يمكن توضيحها بالشكل الآتي:

الشكل (٣): الأهداف التي تحققها المشاريع الصغيرة والمتوسطة

المصدر: من إعداد الباحثان اعتماداً على: المديرية العامة للعمليات المالية وإدارة الدين، المشروع التمويلي للبنك المركزي العراقي، البنك المركزي العراقي، ٢٠١٧، ص ٣.

وأكدت المديرية العامة للعمليات المالية وإدارة الدين على المشمولين بهذا التمويل ضمن هذا المشروع وهم (قطاع الأعمال والتجارة، الصناعة، الفنادق، المطاعم، المحلات، السوبر ماركت، المراكز التجارية، الورش بمختلف أنواعها، الشركات الصغيرة والمتوسطة، أشخاص لهم تعاملات مالية خارج المصارف)، كما وأكدت انه يمكن إثبات ذلك من خلال المستندات أو التقارير أو تقارير الزيارات الميدانية أو أي إثباتات أخرى (المديرية العامة للعمليات المالية وإدارة الدين، ٢٠١٧: ٤).

ودعماً للاقتصاد العراقي ومعالجة حالتي ركود ونقص السيولة وتحفيز معدل النمو الحقيقي قام البنك المركزي بتخصيص مبلغ (٥) ترليون دينار نقداً للمصارف الاختصاصية (الزراعي، الصناعي، العقارية وصندوق الإسكان) تضخ الأموال إلى السوق عن طريقها وحسب الاختصاص لرفع معدلات الإنتاج في القطاع الزراعي والصناعي وإنشاء المشاريع السكنية التي ستسهم في تطوير البنية التحتية للاقتصاد العراقي. وبين البنك المركزي العراقي أنه يشارك في هذه المبادرة (٣٤) مصرفاً منها (٣٣) مصرف أهلي ومصرف حكومي واحد، فيما تراوحت مبالغ الإقراض لهذه المشاريع من خمسة ملايين دينار إلى خمسين مليون دينار ومن الممكن أن تصل إلى (١٠٠) مليون دينار بعد موافقة البنك المركزي. فمبادرات البنك المركزي العراقي جاءت لحاجة العراق إلى قروض لتلبي المشاريع الصغيرة والمتوسطة ولحاجة المحافظات إلى هكذا نوع من المشاريع، بالإضافة إلى تزايد القوة العاملة من أصحاب الشهادات مع تزايد حالات الفقر، لذا كانت هذه المبادرات بحق الحل الأمثل، لكن السؤال الذي يطرح نفسه هنا: **هل حققت هذه المبادرات الـ (١) تريليون و (٥) تريليون الهدف الذي وضعت من اجله؟**

ولغرض الإجابة على هذا السؤال نحتاج إلى تقييم هذه المبادرات الـــ (١) تريليون و(٥) تريليون، لذا جاء المبحث الثالث للإجابة على السؤال أعلاه.

المبحث الثالث: تقييم مبادرات البنك المركزي لمنح القروض إلى المشاريع الصغيرة والمتوسطة

نظراً للأهمية الكبيرة التي تمتاز بها المشاريع الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى المعوقات التي تواجهها هذه المشاريع في جميع الدول بشكل عام وفي العراق بشكل خاص، قام البنك المركزي العراقي بمبادرات لتمويل هذه المشاريع وتم توضيح كل ذلك من خلال المبحث الأول والثاني، وقد قام بالفعل بعملية التمويل لهذه المشاريع، لذا جاء هذا المبحث الثالث من اجل توضيح ذلك، مع تقييم هذه المبادرات.

أولاً. تقييم مبادرة الـ (١) ترليون: مبادرة الـ (١) ترليون من المبادرات الأولى والمهمة التي قام بها البنك المركزي العراقي لتمويل المشاريع الصغيرة، وتم توزيع الـ (١) ترليون على النحو الآتي وكما هو موضح في الجدول الآتي:

الجدول (٥): توزيع مبالغ مبادرة الـ (١) ترليون

السنة	المبلغ (مليون دينار)
2016	16,150
2017	18,583
2018	33,600
منتصف 2019	28,752
مستمر	.....
المجموع	97,085

المصدر: البنك المركزي العراقي، مبادرات البنك المركزي العراقي الائتمانية للقطاع الخاص العراقي، ورشة البنك المركزي العراقي الأولى في محافظة نينوى، ٢٠١٩، ص١٩.

وقد شملت القطاعات الممنوحة من هذه المبادرة القطاع الصناعي، القطاع الزراعي، القطاع التجاري، بالإضافة إلى القطاع الخدمي (صحي -تربوي -سياحي)، والشكل الآتي يوضح توزيع المبالغ خلال الفترة من ٢٠١٦ إلى منتصف ٢٠١٩.

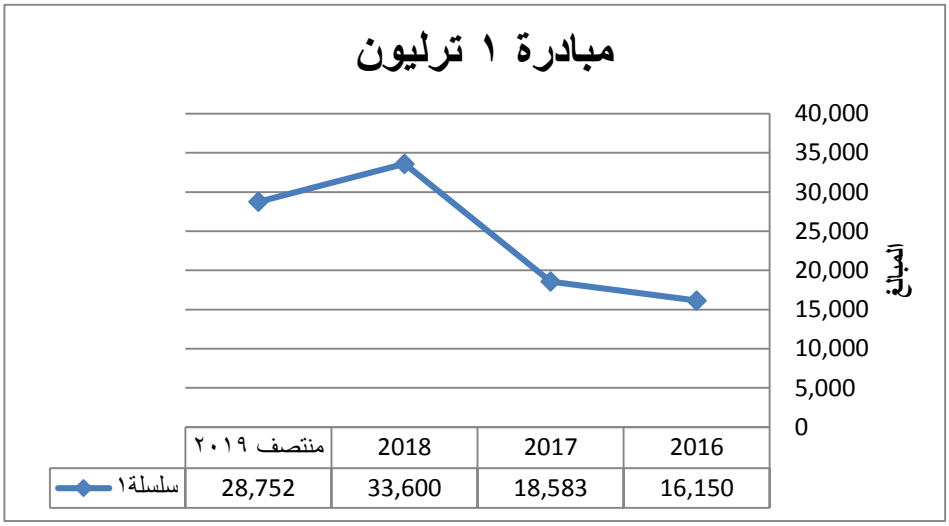

الشكل (٤): توزيع مبالغ مبادرة الـ (١) ترليون

المصدر: من إعداد الباحثان اعتماداً على الجدول (٥).

من خلال الشكل رقم (٤) يتضح بان المبالغ الموزعة كانت بحالة تزايد ففي سنة ٢٠١٦ كانت المبالغ الموزعة بما يقارب (16,150) مليون دينار واستمرت بالزيادة حتى وصلت إلى (33,600) مليون دينار في سنة ٢٠١٨، وفي سنة ٢٠١٩ بلغت (28,752) مليون دينار في منتصف السنة وهو مبلغ جيد قد يصل إلى أكثر من (33,600) مليون دينار، فقد يتجاوز مبالغ سنة ٢٠١٨.

ثانياً. تقييم مبادرة الـ (٥) ترليون: تزامنت مبادرة الـــ (١) ترليون للبنك المركزي العراقي مع مبادرة الـــ (٥) ترليون، وتم توزيع مبالغ القروض على المحافظات وفق خطة ائتمانية تقدم من قبل المصارف وبنسبة ٨٠% كمعيار للنسب السكانية و٢٠% كمعيار لدرجة الفقر في المحافظة وتم اعتماد آلية التوزيع الآتية لعام ٢٠١٦ من قبل البنك المركزي العراقي:

الجدول (٦): مبالغ المبادرة بحسب المحافظات والقطاعات المشمولة المعتمدة لعام ٢٠١٦

(مليون دينار)

المحافظة/القطاع	الصناعي	الإسكان	الزراعي	المجموع
بغداد	297,990.0	307,020	85,470	690,480.0
صلاح الدين	81,889.5	84,371	119,625	285,885.5
كركوك	66,445.5	68,459	78,540	213,444.5
ديالى	66,841.5	68,867	71,115	206,823.5
بابل	84,793.5	87,363	90,750	262,906.5
كربلاء	57,601.5	59,347	36,300	153,248.5
واسط	61,693.5	63,563	84,810	210,066.5
النجف	67,369.5	69,411	50,985	187,765.5
المحافظة/القطاع	**الصناعي**	**الإسكان**	**الزراعي**	**المجموع**
القادسية	69,762.0	71,876	87,450	229,088.0
المثنى	54,186.0	55,828	56,760	166,774.0
ذي قار	100,122.0	103,156	85,305	288,583.0
ميسان	64,614.0	66,572	65,505	196,691.0
البصرة	126,918.0	130,764	53,295	310,977.0
المجموع	1,200,226.5	1,236,597	965,910	3,402,733.5

المصدر: البنك المركزي العراقي، مبادرات البنك المركزي العراقي الائتمانية للقطاع الخاص العراقي، ورشة البنك المركزي العراقي الأولى في محافظة نينوى، ٢٠١٩، ص١٩.

يتبين من الجدول رقم (٦) أن المبالغ المعتمدة كقروض لعام ٢٠١٦ بلغت (3,402,733) مليون دينار وزعت على المحافظات باستثناء إقليم كردستان ومحافظتي الأنبار ونينوى لعدم اكتمال تحرير المحافظتين آنذاك، وقد استأثرت محافظة بغداد بالحصة الأكبر بمبلغ (690,480) مليون دينار وبنسبة ٢٠%.

وقد وزعت المبالغ بين ثلاث قطاعات هي القطاع الصناعي وقطاع الإسكان والقطاع الزراعي وكان لهذه القطاعات مبالغ متساوية تقريباً من نصيب المحافظة من المبادرة، تلت ذلك

حصة محافظة البصرة وبمبلغ (310,977) مليون دينار وبنسبة ٩,١% من إجمالي المبلغ، وكان لمحافظتي ذي قار وصلاح الدين نفس المبلغ المخصص من المبادرة وبالتالي نفس النسبة، أما محافظة بابل فكانت حصتها ٧,٧%، ويظهر الجدول أن حصة كل من القادسية وكركوك وواسط وديالى قاربت ٦,٥% بمبلغ تراوح بين (206,823) مليون دينار و (229,088) مليون دينار للمحافظات السابقة الذكر، فيما كانت حصة محافظتي ميسان والنجف ٥,٨% و ٥,٥% على التوالي واقل نسبة كانت لمحافظتي المثنى وكربلاء بمبلغ لا يتجاوز (170,000) مليون دينار كما يوضحه الجدول والشكل الذي يظهر النسب من أعلى إلى أدنى.

الجدول (٧): حصة المحافظات من المبادرة وحصتها مرتبة تنازلياً

المحافظة	حصة المحافظة من إجمالي المبلغ	المحافظة	حصة المحافظة من إجمالي المبلغ مرتبة تنازليا
بغداد	20.3	بغداد	20.3
صلاح الدين	8.4	البصرة	9.1
كركوك	6.3	ذي قار	8.5
ديالى	6.1	صلاح الدين	8.4
بابل	7.7	بابل	7.7
كربلاء	4.5	القادسية	6.7
واسط	6.2	كركوك	6.3
النجف	5.5	واسط	6.2
القادسية	6.7	ديالى	6.1
المثنى	4.9	ميسان	5.8
ذي قار	8.5	النجف	5.5
ميسان	5.8	المثنى	4.9
البصرة	9.1	كربلاء	4.5
المجموع	100	المجموع	100

المصدر: من إعداد الباحثان اعتماداً على الجدول (٦).

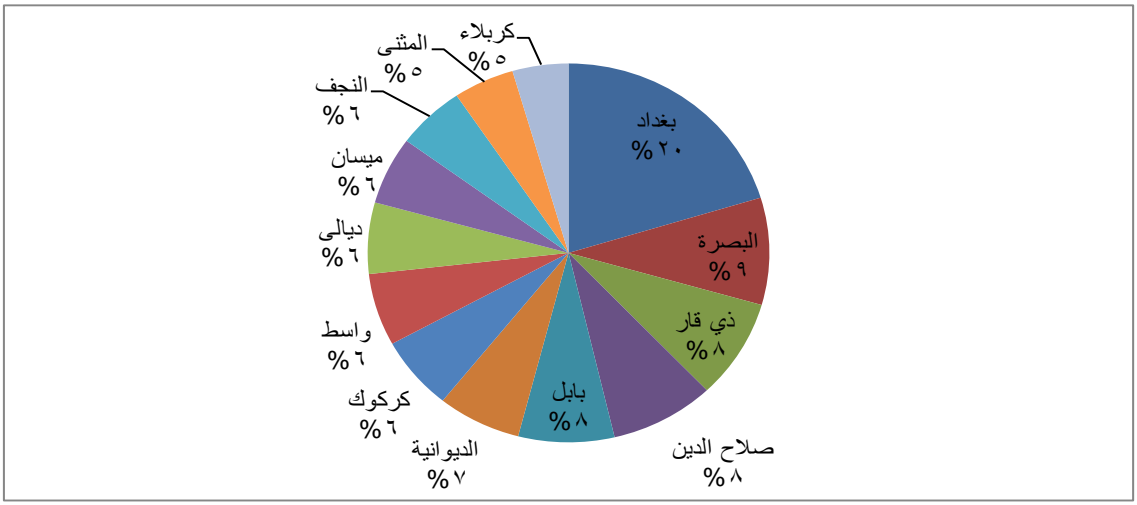

الشكل (٥): نسبة المحافظة من إجمالي المبلغ المخصص للمبادرة

المصدر: من إعداد الباحثان اعتماداً على الجدول (٧).

إن مبادرة البنك المركزي العراقي على الرغم من أنها اعتمدت معيار السكان والفقر إلا أن هذه المبادرة قد ابتعدت كثيراً عن نسبة الفقر في المحافظة وهذا أمر مهم إذ غالباً ما يكون الهدف من هذه المبادرات تحسين مستويات المعيشة وتجنيبهم خطر الوقوع في الفقر من خلال خلق دخول دائمة لهم، ونلاحظ من خلال الجدول (٨) أن المحافظات التي تعاني من فقر عالي هي المثنى والقادسية وميسان لكنها حازت على نسب متدنية مقارنة بأجمالي المبالغ المخصصة للمبادرة، فضلاً عن ذلك كان حصة محافظة بغداد الأكبر من بين المحافظات إلا أن نسبة الفقر فيها ١٢% ويؤكد ذلك الجدول أدناه.

الجدول (٨): حصة المحافظات من المبادرة ونسبة الفقر لأقرب مسح لعام ٢٠١٦
من أعلى إلى أدنى

المحافظة	حصة المحافظة من إجمالي المبلغ مرتبة تنازليا	المحافظة	نسبة الفقر في المحافظة مرتبة تنازليا
بغداد	20.3	المثنى	52.5
البصرة	9.1	القادسية	44.1
ذي قار	8.5	ميسان	42.3
صلاح الدين	8.4	ذي قار	40.9
بابل	7.7	واسط	26.1
القادسية	6.7	ديالى	20.5
كركوك	6.3	صلاح الدين	16.5
واسط	6.2	البصرة	14.9
ديالى	6.1	بابل	14.5
ميسان	5.8	كربلاء	12.4
النجف	5.5	بغداد	12
المثنى	4.9	النجف	10.8
كربلاء	4.5	كركوك	9.1

المصدر: وزارة التخطيط، النتائج العامة لقياس الفقر في العراق، http://cosit.gov.iq/ar/

ويوضح الجدول (٩) الذي يبين حصة المحافظة من المبادرة ونسبة البطالة أنها ابتعدت عن نسبة البطالة وغالباً ما تسهم مثل هكذا مبادرات في تخفيض نسبة البطالة في حال تطبيقها بشكل كفؤ، فكان لمحافظة ميسان النسبة الأعلى للبطالة في عام ٢٠١٦ إلا أن هذه المحافظة استأثرت بنسبة ٥,٨% من حصة المبادرة، كما كان لمحافظة المثنى أيضاً نسبة مرتفعة من البطالة نسبة اقل من المبادرة وحازت محافظة بغداد على النسبة الأكبر من المبادرة رغم انه كان لنسبة البطالة فيها لعام ٢٠١٦ ما يعادل ٩,٨%، كما كانت لمحافظة بابل نسبة مرتفعة بلغت ٧,٧% من المبادرة رغم انخفاض نسبة البطالة إلى ٧,٣% مقارنة بالمحافظات الأخرى كما يظهره الجدول (٩):

الجدول (٩): حصة المحافظات من المبادرة ونسبة البطالة لعام ٢٠١٦ من أعلى إلى أدنى

المحافظة	حصة المحافظة من إجمالي المبلغ مرتبة تنازليا	المحافظة	نسبة البطالة مرتبة تنازليا
بغداد	20.3	ميسان	17.1
البصرة	9.1	ذي قار	14.9
ذي قار	8.5	المثنى	14.5
صلاح الدين	8.4	البصرة	12.4
بابل	7.7	القادسية	11.9
القادسية	6.7	صلاح الدين	10.8
كركوك	6.3	واسط	10.8
واسط	6.2	كركوك	9.9
ديالى	6.1	بغداد	9.8
ميسان	5.8	النجف	9.5
النجف	5.5	بابل	7.3
المثنى	4.9	كربلاء	7.1
كربلاء	4.5	ديالى	5.7

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، http://cosit.gov.iq/ar/

ويعرض الجدول (١٠) حصة القطاعات المشمولة بدعم المبادرة كنسبة من حصة المحافظة وكنسبة من إجمالي مبلغ المبادرة المقدم، ويتبين من خلال العرض أن توزيع مبالغ المبادرة على القطاعات كان أقرب إلى التساوي من إجمالي المبلغ المقدم للمحافظة على الرغم من أفضلية قليلة لقطاعي الإسكان والصناعة.

الجدول (١٠): حصة القطاع المخدوم كنسبة من حصة المحافظة وحصته كنسبة من المبلغ الكلي للمبادرة

المحافظة	حصة القطاع كنسبة من حصة المحافظة			المحافظة	حصة القطاع كنسبة من المبلغ الكلي		
	الصناعي	الإسكان	الزراعي		الصناعي	الإسكان	الزراعي
بغداد	43.2	44.5	12.4	بغداد	8.8	9.0	2.5
صلاح الدين	28.6	29.5	41.8	صلاح الدين	2.4	2.5	3.5
كركوك	31.1	32.1	36.8	كركوك	2.0	2.0	2.3
ديالى	32.3	33.3	34.4	ديالى	2.0	2.0	2.1
بابل	32.3	33.2	34.5	بابل	2.5	2.6	2.7
كربلاء	37.6	38.7	23.7	كربلاء	1.7	1.7	1.1
النجف	35.9	37.0	27.2	النجف	2.0	2.0	1.5
القادسية	30.5	31.4	38.2	القادسية	2.1	2.1	2.6
المثنى	32.5	33.5	34.0	المثنى	1.6	1.6	1.7
ذي قار	34.7	35.7	29.6	ذي قار	2.9	3.0	2.5

المحافظة	حصة القطاع كنسبة من حصة المحافظة			المحافظة	حصة القطاع كنسبة من المبلغ الكلي		
	الصناعي	الإسكان	الزراعي		الصناعي	الإسكان	الزراعي
ميسان	32.9	33.8	33.3	ميسان	1.9	2.0	1.9
البصرة	40.8	42.0	17.1	البصرة	3.7	3.8	1.6
إجمالي النسبة	35.3	36.3	28.4	المجموع	35.3	36.3	28.4

المصدر: من إعداد الباحثان اعتماداً على الجدول (٦).

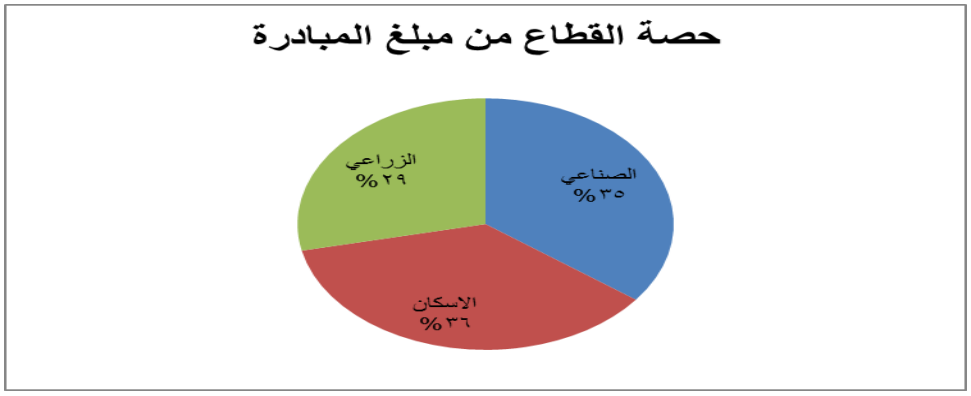

الشكل (٦): حصة القطاع من مبلغ المبادرة

المصدر: من إعداد الباحثان اعتماداً على الجدول (١٠).

إن مثل هكذا مبادرات غالباً ما تكون داعمة للمشاريع الصناعية الصغيرة، وعليه يجب أن تأخذ بنظر الاعتبار المشاريع الصغيرة المتوافرة في المحافظة إذ تساهم مثل هكذا مشاريع في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فضلاً عن دورها المهم في توفير فرص عمل والتي تسهم في زيادة الدخل للعديد من الباحثين عن فرص عمل.

والجدول (١١) يبين أن المبادرة لم تأخذ بنظر الاعتبار إمكانية زيادة المشاريع الصناعية الصغيرة بمثل هكذا مبادرة، فمع انخفاض عدد المشاريع الصغيرة في بعض المحافظات فالأمر يتطلب دعم اكبر لتلك المحافظات في هذا القطاع، في الوقت الذي نلاحظ من الجدول أن ارتفاع المشاريع الصغيرة في محافظة بغداد بالمقابل ارتفاع حصتها من المبادرة وانخفاض عدد المشاريع الصغيرة في محافظة المثنى يقابله انخفاض في حصة المحافظة من المبادرة، وكذلك ارتفاع عدد المشاريع الصغيرة في محافظتي البصرة وبابل قابله ارتفاع في حصتها من المبادرة.

الجدول (١١): حصة القطاع الصناعي من إجمالي مبلغ المبادرة وعدد المشاريع الصناعية الصغيرة حسب المحافظة لعام ٢٠١٦

المحافظة	حصة القطاع الصناعي من إجمالي مبلغ المبادرة	المحافظة	عدد المشاريع الصناعية الصغيرة
بغداد	8.8	بغداد	4110
البصرة	3.7	بابل	3909
ذي قار	2.9	كربلاء	3777
بابل	2.5	البصرة	2110
صلاح الدين	2.4	النجف	2075
القادسية	2.1	واسط	1865

المحافظة	حصة القطاع الصناعي من إجمالي مبلغ المبادرة	المحافظة	عدد المشاريع الصناعية الصغيرة
كركوك	2.0	ديالى	1658
ديالى	2.0	كركوك	1619
النجف	2.0	ذي قار	1199
ميسان	1.9	القادسية	1098
واسط	1.8	ميسان	1057
كربلاء	1.7	صلاح الدين	942
المثنى	1.6	المثنى	547

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، إحصاء المنشآت الصناعية الصغيرة في القطاع الخاص لعام ٢٠١٦، ٢٠١٦، ص ٢٨.

أما بالنسبة لقطاع الإسكان فيمكن ملاحظة الجدول (١٢) الخاص بنسبة المساكن العشوائية حسب المسح التمهيدي لتجمعات السكن العشوائي، وانه مع زيادة نسبة المساكن العشوائية فمن الضروري زيادة حصة المحافظة من تخصيصات الإسكان، ويبين الجدول انه على الرغم من حصول محافظة بغداد على أعلى تخصيص للإسكان من مبلغ المبادرة يقابله أعلى نسبة للمساكن العشوائية، إلا أن هذه النسبة نلاحظ ارتفاعها في محافظتي البصرة بمقدار ١٣,٨% وانخفاض حصتها من مبلغ المبادرة إلى ٢,٥% فقط، كما يلاحظ حصول محافظة القادسية على نسبة مرتفعة لدعم الإسكان رغم انخفاض نسبة المساكن العشوائية فيها بنسبة ٢,٨%، وهكذا يلاحظ عدم مراعاة جانب السكن العشوائي في مبادرة البنك المركزي ودعمها للإسكان.

الجدول (١٢): حصة قطاع الإسكان من إجمالي مبلغ المبادرة ونسبة المساكن العشوائية حسب المحافظة لأقرب مسح لعام ٢٠١٦

المحافظة	حصة قطاع الإسكان من إجمالي مبلغ المبادرة	المحافظة	نسبة المساكن العشوائية
بغداد	9.0	بغداد	33.4
صلاح الدين	3.8	البصرة	13.8
القادسية	3.0	ديالى	8.8
ذي قار	2.6	ذي قار	6.2
البصرة	2.5	النجف	5
بابل	2.1	كربلاء	4.5
ديالى	2.0	ميسان	4.2
النجف	2.0	واسط	3.2
كربلاء	2.0	القادسية	2.8
واسط	2.0	بابل	2.8
المثنى	1.9	كركوك	2.1
ميسان	1.7	صلاح الدين	1.9
كركوك	1.6	المثنى	0.4

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، تقرير نتائج المسح التمهيدي لتجمعات السكن العشوائي لسنة، ٢٠١٣، ٢٠١٣، ص ٦.

ويعرض الجدول (١٣) طريقه توجيه أموال المبادرة باتجاه القطاع الزراعي، ومن الطبيعي أن تتجه الأموال المخصصة باتجاه المحافظات التي لديها اقل مساحات مستغلة من الأراضي الزراعية من اجل زيادة حصة المساحة المزروعة في المحافظة، ويلاحظ من الجدول انه على الرغم من أن محافظة صلاح الدين تمتلك أعلى نسبة من تخصيصات الزراعية إلا انه هناك محافظات مثل كربلاء والنجف والبصرة والمثنى وميسان كانت مساحة الأراضي المستغلة فيها اقل المحافظات وحصلت على اقل تخصيصات بما لا يتجاوز ٢% من إجمالي مبلغ المبادرة، كما يلاحظ حصول محافظة بابل على تخصيصات متميزة أيضاً رغم امتلاكها مساحة مستغلة بلغت ٢٥,٥%.

الجدول (١٣): حصة القطاع الزراعي من إجمالي مبلغ المبادرة الأراضي المستغلة (المزروعة) كنسبة من الأراضي الزراعية حسب المحافظة لعام ٢٠١٦

المحافظة	حصة القطاع الزراعي من إجمالي مبلغ المبادرة	المحافظة	الأراضي المستغلة (المزروعة) كنسبة من الأراضي الزراعية
صلاح الدين	3.5	القادسية	32
بابل	2.7	بابل	25.5
القادسية	2.6	واسط	23.2
بغداد	2.5	كركوك	22.8
ذي قار	2.5	بغداد	22.4
واسط	2.5	ذي قار	20.7
كركوك	2.3	المثنى	20.1
ديالى	2.1	ميسان	19.4
ميسان	1.9	صلاح الدين	14.6
المثنى	1.7	ديالى	12.9
البصرة	1.6	كربلاء	7
النجف	1.5	النجف	2.2
كربلاء	1.1	البصرة	1.5

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، قسم إحصاء البيئة، http://cosit.gov.iq/ar.

وعليه فأن مبادرة البنك المركزي العراقي لم تعتمد على معايير شاملة في آلية توزيع أموال المبادرات وبالتالي فإنها لم تحقق هدفها المنشود بالشكل المطلوب الذي يحقق تنمية اقتصادية فعالة وتسهم في تخفيف حدة الفقر والحد من نسبة البطالة، أي نفي فرضية البحث.

الاستنتاجات والمقترحات

أولاً. الاستنتاجات:

١. يعد دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة جزء من عملية تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول.
٢. اعتمد البنك المركزي العراقي في آلية توزيع للمبالغ على ٨٠% كمعيار لنسبة السكان و٢٠% كمعيار لدرجة الفقر وهذا المعايير غير كافية لتوزيع المبالغ بصورة عادلة.

٣. لم تؤخذ نسبة البطالة في المحافظات كمعيار لتوزيع الأموال للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، فضلاً عن أنها لم تعطي مساحة واضحة لنسبة الفقر في المحافظات.
٤. إن توزيع المبالغ على قطاعات الصناعة والزراعة والإسكان لم يأخذ بنظر الاعتبار معيار عدد المشاريع القائمة حالياً والأراضي المستغلة كنسبة من الأراضي الزراعية ونسب المساكن العشوائية في المحافظات على التوالي.
٥. هناك محافظات لم تحظى بأهمية في المبادرة وهي المحافظات التي تعرضت إلى تدمير وهي الخارجة من الصراع مع الإرهاب.

ثانياً. المقترحات:

١. إدخال مؤشرات ومعايير أخرى في آلية توزيع الأموال من قبل البنك المركزي للمبادرات الحالية أو المستقبلية.
٢. محاولة تجديد المبادرات وبمبالغ جيدة كل عدد من السنوات وبما يتناسب مع الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في البلد.
٣. دعم المشاريع التي تساعد على بناء وتطوير البنى التحتية و/أو الدعم الحكومي لمشاريع البنى التحتية التي تسهل إقامة المشاريع الصغيرة والمتوسطة.
٤. إجراء مسوحات حديثة عن حالات البطالة والفقر في المحافظات وأخذها بنظر الاعتبار في هكذا مبادرات.
٥. تخصيص مبالغ إضافية مكملة للمبادرة لشمول المحافظات التي لم تستفد من الأموال خلال السنوات السابقة لتحرير محافظتي (نينوى، الأنبار).

المصادر

أولاً. المصادر العربية:

١. الاسكوا، ٢٠٠٢، قدرة المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة على الابتكار في بلدان مختارة من منطقة الاسكوا، نيويورك.
٢. البنك المركزي العراقي، ٢٠١٩، مبادرات البنك المركزي العراقي الائتمانية للقطاع الخاص العراقي، ورشة البنك المركزي العراقي الأولى في محافظة نينوى.
٣. تقرير التنمية العربية، ٢٠١٩، المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصادات العربية: دور جديد لتعزيز التنمية المستدامة، المعهد العربي للتخطيط، الإصدار الرابع، الكويت.
٤. جمعة، عبد الرحمن عبيد وعلي، وسام مجيد، ٢٠١٧، دور الشركة العراقية لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية.
٥. الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، ٢٠١٦، إحصاء المنشآت الصناعية الصغير في القطاع الخاص لعام ٢٠١٦، http://cosit.gov.iq/ar/.
٦. الجهاز المركزي للإحصاء، ٢٠١٣، تقرير نتائج المسح التمهيدي لتجمعات السكن العشوائي لسنة ٢٠١٣.
٧. الجهاز المركزي للإحصاء، قسم إحصاء البيئة، http://cosit.gov.iq/ar/.
٨. خضر، حسان، ٢٠٠٢، تنمية المشاريع الصغيرة، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، المجلد ١، الكويت.
٩. خير الدين، معطى الله، ٢٠٠٦، إشكالية تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مؤتمر متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، الجزائر.

١٠. صندوق النقد العربي، ٢٠١٧، بيئة أعمال المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية الوضع الراهن والتحديات، أبو ظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة.
١١. عبدالحميد، مناهل مصطفى وعبود، سهيلة نجم، ٢٠١٣، دور التمويل في دعم المشاريع الصغيرة في العراق، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة بغداد، مجلد ١٩، عدد ٧٠.
١٢. عبداللطيف، أسار فخري، ٢٠١٨، المشاريع الصغيرة والمتوسطة المفهوم ... المعوقات ... المعالجات، البنك المركزي العراقي.
١٣. عبدالمنعم، هبة وطلحة، الوليد وإسماعيل، طارق، ٢٠١٩، النهوض بالمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، صندوق النقد العربي.
١٤. المديرية العامة للعمليات المالية وإدارة الدين، ٢٠١٧، المشروع التمويلي للبنك المركزي العراقي، البنك المركزي العراقي.
١٥. الناصح، احمد كامل حسين، ٢٠٠٨، واقع الصناعات الصغيرة والمتوسطة في العراق وأثرها في التشغيل، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد ٦٩.
١٦. وزارة التخطيط، النتائج العامة لقياس الفقر في العراق، http://cosit.gov.iq/ar/.

ثانياً. المصادر الأجنبية:

1. Bank Information Center, 2007, International Financial Institutions and the Middle East & North Africa, A primer for NGOs.
2. European Commission, 2005, the new SME definition: user guide and model declaration section, Brussels: Office for Official Publications of the European Communities.
3. OECD, 2004, Promoting Entrepreneurship And Innovative Smes In A Global Economy: Towards A More Responsible And Inclusive Globalisation, Oecd Conference Of Ministers Responsible For Small And Medium-Sized Enterprises (SMEs), 3-5 June 2004, Istanbul, Turkey.
4. OECD, Organisation for Economic Co-operation and Development, 2000, Small and Medium-sized Enterprises: Local Strength, Global Reach, and Policy Brief.
5. Ackah, John & Vuvor, Sylvester, 2011, The Challenges faced by Small & Medium Enterprises (SMEs) in Obtaining Credit in Ghana, Master's Thesis in Business Administration, MBA programme, School Of Management.
6. Al-Awlaqi, M. A. & Aamer, A. M. & Habtoor, N., 2018, the effect of entrepreneurship training on entrepreneurial orientation: Evidence from a regression discontinuity design on micro-sized businesses, The International Journal of Management.
7. Ayandibu, Ayansola Olatunji & Houghton, Jennifer, 2017, The role of Small and Medium Scale Enterprise in local economic development (LED), Journal of Business and Retail Management Research (JBRMR), Vol. 11, Issue 2.
8. Berisha, Gentrit & Pula, Justina Shiroka, 2015, defining Small and Medium Enterprises: a critical review, Academic Journal of Business, Administration, Law and Social Sciences, Vol. 1, No 1.
9. Chimucheka, T., 2013, Overview and Performance of the SMMEs Sector in South Africa, Mediterranean Journal of Social Sciences, Vol. 4, No. 14.

10. Kiseleva, O.V. & Pinkovetskaia I.S., 2016, Analysis on Investment of Small and Medium Entrepreneurship, International Journal of Economics and Financial Issues, Vol. 6, (8 Special Issue).
11. Mansour, Tamer G. I. & Eleshmawiy, khairy H. &. Abdelazez, Mahmoud A. & Abd El-Ghani, Salah S., 2018, The Role of Small and Medium Enterprises in Economic Development, Case of Egypt, The International Journal of Business Management and Technology, Volume 2, 2 Issue 5.
12. Mensah, John V., 2005, Small-Scale Industry as a Sponge? Empirical Survey in the Geography, Singapore Journal of Tropical Geography, Vol. 26, Issue 2.
13. NEAGU, Cibela, 2016, the importance and role of small and medium-sized businesses, Theoretical and Applied Economics, Volume XXIII, No. 3.
14. Ratten V., 2014, Encouraging Collaborative Entrepreneurship in Developing Countries: The Current Challenges and a Research Agenda, Journal of Entrepreneurship in Emerging Economies, Vol. 6, No. 3.
15. VORONKOVA, Olga Vasilievna & KUROCHKINA, Anna Alexandrovna & FIROVA, Irina Pavlovna & BIKEZINA, Tatiana Vasilievna, 2018, Current Trends in the Development of Small and Medium-Sized Enterprises and Individual Entrepreneurship in the Russian Federation, espacios, Vol. 39, No. 41.
16. Ardic, Oya Pinar & Mylenko, Nataliya & Saltane, Valentina, 2011, Small and Medium Enterprises: A Cross-Country Analysis with a New Data Set, Policy Research Working Paper, The World Bank, Financial and Private Sector Development, Consultative Group to Assist the Poor.
17. Al-Herwi, Somaya JALAL, 2019, what are SMEs? https://www. Researchgate .net /publication/332539278.
18. Anyima-Ackah, Jos, 2006, Need to build capacity of local industries to accelerate economic growth, Daily Graphic Newspaper.
19. Beck, T., & Demirgiic-Kunt, A., 2004, SMEs, Growth and Poverty: Do Pro-SME Policies Work? Public Policy for the Private Sector.
20. Grater, Sonja & Parry, Ali & Viviers, Wilma, 2017, Realising the Potential of Services SMEs in Developing Economies, Inclusive Economic Transformation, International Centre for Trade and Sustainable Development, International Environment House 2, Geneva, Switzerland.
21. Okello-Obura, C. & Matovu, J., 2011, SMEs and Business Information Provision Strategies: Analytical Perspective.
22. Aliriani, Kais, 2013, Role of Small and Medium Enterprises in the Economy: The Case of Yemen, Challenges for the Future, International Conference, London.
23. Hatten, TS, 2011, Small Business Management: Entrepreneurship and beyond, 5th ed, Mason: South-Western Cengage Learning.
24. European Commission, 2003, Commission Recommendation of 6 May 2003 concerning the definition of micro, small and medium-sized Enterprises, Official Journal of the European Union.